تشكل البرازيل وحدة إقليمية سياسية جمهورية فيدرالية تضم 26 ولاية، وقطاع فيدرالي، عاصمتها برازيليا، أكبر مدنيها ريوديجانيرو، العاصمة القديمة ساو باولو، عملتها ريال، لغتها الرسمية البرتغالية، وقد استقلت عن التاج البرتغالي في 7سبتمبر 1822، ورئيستها الحالية ديلما وسيف.

تقع البرازيل في قارة أمريكا الجنوبية، يحدها شرقا المحيط الأطلسي، غربا كولومبيا، لبيرو، بوليفيا، باراغواي، والأرجنتين وشمالا المحيط الأطلسي، غويانا الفرنسية، سورينام، غويانا وفنزويلا، وجنوبا الاورغواي.

تقدر مساحتها، حوالي 8,514,876 كلم، أي نصف مساحة أمريكا الجنوبية، لتحتل بها المرتبة الخامسة عالميا، والثالثة أمريكيا، بعد كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر دولة ضمن إقليم المناخ الاستوائي.

واليوم تسعى البرازيل لتكون تكتلات إقليمية ودولية جديدة سواء على مستوى قارة أمريكا اللاتينية، أو بينها وبين الصين والهند وروسيا والاتحاد الأوروبي، وساهمت أيضا في مجموعة العشرين التي حاولت معالجة ألازمة المالية والكثير من القضايا...

وسنتناول في هذا الفصل ، أهم الإستراتيجيات الأمريكية المطبقة في البرازيل بالإضافة إلى تحديات التي تواجه العلاقات الأمريكية البرازيلية مستقبلها في المنطقة.

المبحث الأول: عناصر الإستراتيجية الأمريكية في البرازيل.

بعد نهاية الحرب الباردة برز الاهتمام، بل التنافس، على المنطقة خاصة في المجالات السياسية، و الاقتصادية، الأمنية، لعل من بين أهم القضايا التي تمثل مصالح وأهداف قومية للسياسة الأمريكية في المنطقة هي:

- دعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقا للتصور الأمريكي.
- تحقيق الشراكة بين البلدين.
- مكافحة الإرهاب والمخدرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وهذا من أجل المحافظة على مصالحها وزيدت نفوذها وفرض سيطرتها بالكامل على المنطقة.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية.

لقد أصبح الجانب الاقتصادي المدخل الرئيسي لفهم وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البرازيل باعتبارها القوة الاقتصادية الأولى في دول أمريكا اللاتينية. وهذا راجع إلى نجاح كل من **كاردوسو ولولا** في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتماسك ألاجتماعي والخصور الدولي، حيث كان برنامج الاستقرار الاقتصادي، الذي بدأ "**فيرنادندو هنريك كاردوسو**" تطبيقه في 1994، سببا في توطيد ركائز الاقتصاد القومي خلال فترة حكم " **لولا داسيلفا** ".

كما ساهمت العديد من العوامل في شغل البرازيل لمكانة متميزة علي الساحة الدولية، حيت لا يمكن تجاهل مقدار الإمكانات الهائلة التي يمتلكها ثامن أكبر اقتصاد على مستوى العالمي، الذي يمثل ركيزة قوتها السياسية على المسرح الدولي، فقد تمتعت على مدى العقود الثلاثة الماضية بالاستقرار على المستوى الداخلي والخارجي.

الأوضاع الاقتصادية في المنطقة:

لقد كانت البرازيل حتى عقد الثمانينات من القرن العشرين عاجزة عن سداد ديونها الخارجية وفاقدة السيطرة على التضخم في الأسعار التي ارتفعت بمعدلات عالية، أما اليوم فقد تغير كل شيء فالاقتصاد الذي كان متدهور صار اليوم ثامن اكبر اقتصاد في العالم ومعدلات النمو التي كانت فوق الصفر بقليل قد وصل متوسطها السنوي إلى 5%، فهي اليوم تملك سادس اكبر احتياطي في العالم من العملات الأجنبية[1]، بحيث تمتلك البرازيل من ثروات طبيعية تمكنها من أن تكون من أغنى بلدان العالم، كذلك تتمتع بتنمية صناعية عالية المستوى هذا ما جعل الرئيس البرازيلي "**كاردوسو**"1995_2003 يقول "لا يمكن حبس إمكانيات البرازيل الزراعية والصناعية داخل حدودها السياسية"[2]

1- أهم أدوات تحقيق السياسات الاقتصادية الأمريكية في البرازيل:

أولا: الاستفادة من الاقتصاد البرازيلي من خلال:

1- التبادل التجاري بينها وبين البرازيل:

اعتمدت الولايات المتحدة على نوعين من الخطط لإرساء تبادل تجاري ثنائي ومتعدد في الوقت نفسه، وكان هدف التفاوض الثنائي:

- أن تكون الولايات المتحدة الطرف المتحكم في هذه العلاقة.
- مساعدة الدول اللاتينية على الوصول إلى مستويات تجارية متقاربة ومفيدة للولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] - عبد الكريم صالح المحسن، **البرازيل القوة الناهضة التطلع الإقليمي والدولي**، الحوار المتمدن، العدد:11،2022/06/3393.

http://www.ahewar.org/search/search.asp?nr =3393

[2] - مركز نماء للبحوث و الدراسات، **قراءة في كتاب :البرازيل القوة الصاعدة.**

http://nama com/page datiles aspss ?page ?ID=3

- تجميع الجهود البينية في المنتديات المتعددة الإطراف لتخفيض حالة التفاوت الاقتصادي بين الدول اللاتينية.

حيث أن البرازيل تتصدر دول أمريكا اللاتينية في العلاقات الثنائية التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتقدر الصادرات الأمريكية للبرازيل بحوالي 11,2 مليار دولار، بينما تقدر وارداتها من البرازيل بحوالي 17,9 مليار دولار، وحتى تبقى البرازيل محافظة على صيرورة التبادل تجاري مستقر ومضمون في بحاجة إلى قدرات إنتاجية داخلية كبيرة.[1]

كما أن البرازيل ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات قوية، بحيث استفادت من دخول قوي لرؤوس الأموال الأجنبية كالاستثمارات المباشرة معظمها رؤوس أموال أمريكية، حيث تقدر نسبة تجارة السلع مع الولايات المتحدة الأمريكية في 2003 بحوالي 28.9% وقدر رأس المال القادم من الولايات المتحدة الأمريكية للبرازيل بحوالي 1.350 مليار دولار.

كما أن استفادت كل من تشيلي والمكسيك من هذه الاستثمارات الأجنبية لكن كان البرازيل متصدرة قائمة الدول المستفيدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[2]

2- محاولة احتواء أمريكا للرفض البرازيلي بخصوص منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين:

بحيث كانت الولايات المتحدة تسعى إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الأمريكيتين وهذا من بين الاستراتيجيات الأمريكية للهيمنة على المنطقة، لكن ومع بدء تصاعد وصول الرؤساء اليساريين إلى الحكم وعلى رأسهم الرئيس البرازيلي **لولا داسلفا** أصبح رفض

[1] - عصام بن الشيخ، **علاقات الولايات المتحدة مع دول أمريكا اللاتينية بعد نهاية الحرب الباردة بين الفرص والقيود،** (مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والأعلام، 2007، ص 92-94.
[2] - مرجع نفسه، ص97.

هذا المشروع واضح خاصة في البرازيل لأنها ترى فيه تجسيد للهيمنة الأمريكية وتهديد لمكانتها الإقليمية المتميزة في المنطقة الجنوبية وفي الميركسور، وأيضا بسبب الإجراءات الوصائية لواشنطن لحماية أسواقها، شأنها شأن الاعتمادات المخصصة للصادرات الزراعية التي تتيح بيع المنتجات بأسعار رخيصة غير معقولة.[1] بالإضافة إلى تقارب مستويات التنمية داخله بحيث يقول رائد التبعية الرئيس البرازيلي السابق **فرناندو كاردوسو** في قمة كيباك في 2001:

<< أن منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين اختيارنا ولكن الميركسور قدرنا >>

ويؤكد الرئيس السابق **لولا داسيلفا** نفس الرؤية عندما اعتبر أن الميركسور تكريس لزعامة البرازيلية في ساحتها الإقليمية عكس منطقة التجارة الحرة المجسدة للهيمنة الأمريكية، كما أن الرفض البرازيلي مراده أن الولايات المتحدة تحصر تفاوضيها على القطاعات الخدماتية بينما تصر دول أمريكا اللاتينية التفاوض على المنتجات الزراعية، وقد نجحت البرازيل في ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك حاولت الولايات المتحدة احتواء هذا الرفض وتأكد هذا حين أقر بوش الابن زيارة للبرازيل بضرورة خفض مخصصات الدعم الزراعي مع احتمال إلغائها والامتثال لمعايير الكفاءة الإنتاجية التي تضعها منطقة التجارة العالمية.[2]

لكن البرازيل ترى في الطرف الأمريكي مفاوضا غير ملتزم وهذا ما يجعلها وتدخل مع الولايات المتحدة في العديد من المنازعات التجارية، وفي هذا الصدد يقول "**لولا داسلفا** ":

"إن أمريكا عنيدة في الدفاع عن مصالحها، ويجب أن نكون أيضا عنيدين في الدفاع عن مصالحينا، والتي لا تتوافق كثيرا مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية".

[1] - عبير بسيوني على عرفة رمضان، مرجع سابق، ص 173،174.
[2] - ميلود العطري، مرجع سابق، ص108.

وهذا التصريح يجسد رفض البرازيل للمشروع المقدم من قبل الولايات المتحدة، بشكل صريح وعلني.

ومن بين الإجراءات احتواء رفض البرازيل للمبادرة الاقتصادية الأمريكية فقد حمل **روبرت زوليك** وزير التجارة الأمريكي مبادرة لدفع مفاوضات منطقة التجارة الحرة، وهذا من خلال استعداد واشنطن لإلغاء التعريفة الجمركية على حوالي56%من واردات الولايات المتحدة من المنتجات الصناعية والاستهلاكية وسيم إلغاء التعريفة على بقية لمنتجات مع حلول 2015، ومن جهة أخرى منحت الولايات المتحدة الموافق لصندوق النقد الدولي بمنح قرض للبرازيل بقيمة30 مليار لحماية الاقتصاد البرازيلي بعد الأزمة المالية في1998التي وقعت فيها البرازيل.[1]

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية.

يعتبر البعد الأمني من بين أهم أبعاد السياسة الأمريكية تجاه البرازيل في فترة ما بعد الحرب الباردة، بعد بروز أولوية محاربة الإرهاب في السياسة الخارجية بشكل عام والاهتمام بهذا البعد راجع إلى طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة الآتية من المنطقة أمريكا اللاتينية، والتي أصبحت تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في المنطقة خاصة بعد11 سبتمبر2001، وهذا راجع إلى سرعة انتشارها، وعدم إمكانية التحكم فيها أو الوصول إلى معلومات دقيقة حولها. كما أن للعامل العسكري دور هام في حماية المصالح الأمريكية وتحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية خاصة انتشار الأسلحة، منع تدفق المخدرات.

"حيث يلمس العديد من الباحثين عجزا أمريكيا واضحا في تعريف المخاطر الأمنية التي تهدد الأمريكيين بعد نهاية الحرب الباردة ، ويعود السبب إلى الفترة التي قضتها النخب

[1] - المرجع نفسه، ص140.

الأمريكية في محاولة استيعاب التحولات الدولية بعد اختفاء الاتحاد السوفياتي من المسرح الدولي."[1]

لذلك حاولت الولايات المتحدة جاهد من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات، إلى احتواء هذه التهديدات الجديدة، لكن أهم ما أصبح يميز النقاشات حول التحديات الأمنية هو غياب الإجماع حول مصدر للتهديد، فبينما تصر الولايات على أن انتشار المحذرات والإرهاب الدولي يعتبران الأكثر تهديدا، تعمل بقية الدول على إدخال قضايا أخرى على نفس الأهمية مقارنة بالتهديدات التي عبرت عنها الولايات المتحدة كالفقر واللامساواة المنتشرة بشكل واضح باعتبارها تهديدات على نفس الأهمية مع التهديدات الأخرى.[2]

المحاور الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية في البرازيل.

المحور الأول: شراكة في الصراع ضد الإرهاب وتهريب المخدرات.

لفترة طويلة حكمت الأوجه الأمنية المرتبطة بالصراع ضد إنتاج المخدرات وتهريب والاتجار بها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة ككل، ولذلك فإن مفاهيم الصراع ضد" الإرهاب" وضد "تجارة المخدرات" انصهرت في بوتقة الشراكة جديدة حيث أصبحت المظهر الأول لها هو التعاون العسكري الأمريكي. غير أن نصف القارة الجنوبية قليل الاهتمام بالإرهاب لعدم وجود جماعات إرهابية تتخذ لها فيه مسرحا للعمل الدولي الذي قد يهدد الشعب الأمريكي أو مصالحه، لكن البرازيل تمثل مصدر تهديد أمني بالنسبة للولايات المتحدة، بحيث تجري فيها عمليات تبييض الأموال وتهريب الأسلحة والمنتجات الإلكترونية، وبغية الصراع ضد هذه التجارة غير المشروعة تعزز الولايات المتحدة الأمريكية الشراكة مع البرازيل والأرجنتين ولبارجواي، وتقيم آلية وقائية لضمان أمن ومصالح كل طرف. وفي عام 2005، تفاوض البيت الأبيض على إنشاء قاعدة عسكرية

[1]- عصام بن الشيخ ،مرجع سابق ص141.
[2] _ميلود العطري، مرجع سابق،ص 123.

على أرضي باراجواي، وقد رفض الرئيس البرازيلي هذا المشروع، بسبب موقفه العدائي من تعزيز الوجود العسكري الأمريكي.[1]

لكن الولايات المتحدة قامت بإنشاء تسعة قواعد عسكرية في الأرجنتين هذا من أجل لمراقبة قاعدة البرازيل بهدف محاربة الإرهاب في المنطقة.[2]

الاتجار بالمخدرات: هو أحد نشاطات الجريمة المنظمة وهي تعتبر خطرا أمنيا متصاعدا بحيث انتشرت انتشارا واسعا ولم يعد من السهل التحكم فيها لذلك قامت أمريكا بعدة جهود لحاوله مكافحة الجريمة المنظمة بمختلف نشاطاتها ومن بين نشاطات الجريمة المنظمة الاتجار بالمخدرات،لان تجارة المخدرات لها الحض الأوفر والكبير في الجريمة المنظمة حيث أن عوائدها تحول لنشاطات أخرى ، من هنا أوضح تقرير لمنظمة الأمم المتحدة سنة 2004، أن رقم الإعمال العالمي لتجارة المحذرات يقارب حولي 500 دولار سنويا وهو يمثل نسبة 8%من التجارة العالمية، ويبين نفس التقرير أن الزراعة المخدرات تمثل الدخل الرئيسي لحوالي 4 ملايين من السكان.

وبسبب انتشارها الواسع والمتزايد، أصبحت تجارة المخدرات من اكبر العوامل التي لها انعكاسات سلبية على نظم الاقتصادية والسياسية في العالم، وشكلت"عالما جديدا" خارج القانون وقد برزت بشكل كبير في السنوات التسعينات على المسرح السياسي الدولي، فنهاية الحرب الباردة فتحت المجال واسع لانتشار مثل هذه المنظمات الإجرامية التي تعمل في مجال المخدرات، ومن ساعد أكثر على سهولة تمرير وتبادل مواد المحذرات هو انفتاح التجارة الدولية،[3] لذلك يمثل إنتاج وتجارة المخدرات أحد أهم الإخطار التي تواجه البرازيل خاصة أنها تحتل المرتبة الأولى في استهلاك الكوكايين.

---

[1] - عبير بسيوني على عرفة رمضان، مرجع سابق، ص 169.

[2] - ميلود العطري، مرجع سابق، ص 130.

[3] - محمد غربي، **الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة جيواستراتيجية**،(الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية)، ص275.

واعتبارا أن كولومبيا جارة البرازيل باعتبار أن الوضع الأمني فيها معقد وهذا راجع لان هناك جماعات ومليشيات متورطة في إنتاج وتهريب المخدرات وهذا قد يؤدي تصبح كولومبيا مصدرا ومعبرا مرور المخدرات إلى البرازيل مثل الكوكايين هذا ما أدى بالولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات أو إستراتيجيات مكافحة الظاهرة في كولومبيا حتى لا يوثر على مصالحها في البرازيل وفي أمريكا اللاتينية ومن أهمها:

- تقديم المساعدات من اجل مكافحة هذه الظاهرة .
- تشجيع المساعدة ألمزارعي الكوكا بتحويل أو الانتقال إلى محاصيل بديلة عن محاصيل كوكا.
- تخصيص الولايات المتحدة حوالي 80%من المبلغ المخصص للمكافحة المخدرات والمقدرة بحوالي 7,5 مليار وذلك من اجل تفعيل الخيار العسكري ضد الجماعات والمليشيات المتورطة في تجارة المخدرات. [1]

وفي هذا السياق قال"بيل كلينتون" في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 سبتمبر1991:" بحلول القرن 21 ستهدد أمننا جماعات تسوف لنا الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات، وتتسبب لنا هذه الجماعات حاليا في ضياع 750مليار دولار سنويا من الاقتصاد العالمي المشروع، وهو ما يساوي متوسط الدخل القومي السنوي للفرد، لما يزيد عن نصف عدد شعوب الدول التي تجلس في هذه الغرفة، وتسلب تلك الجماعات الثقة من الديمقراطيات الجديدة الهشة، وتعمل على خلخلة اقتصاديات السوق التي نبذل جمعيا أقصى جهدنا لكي تتحقق."[2]

[1] ـ ميلود العطري، مرجع سابق،129

[2] - عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص141.

المحور الثاني: مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

سعت الولايات المتحدة جاهدة من خلال اتخاذ عدت إجراءات لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل في أمريكا اللاتينية وخاصة في البرازيل باعتبار أن كان لها برنامج نووي نشيط في السبعينات والثمانينات وكانت تزود العراق والصين وكوريا الشمالية باليورانيوم الخام لدالك أكدت الولايات المتحدة في فيفري 2001 على ضرورة توقيع جميع الدول المنضمة إلى معاهدة حضر انتشار النووي NTP على البروتوكول الإضافي الذي تخضع بموجبه منشاة الدولة النووية لعمليات التفتيش المفاجئ باسطة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ضرورة إعادة فتح الملف النووي في أمريكا اللاتينية ، وهذا بسبب رفض البرازيل التوقيع على البرتوكول الإضافي وعدم السماح للمفتشين بزيارة منشئاتها، وقد بررت البرازيل رفضها للتوقيع على لبرتوكول بحماية تكنولوجية وأعلنت، أن تخصيبها لليورانيوم ليتجاوز5% وهو مخصص لتوليد الطاقة الكهربائية.[1]

وامتلاك البرازيل لقدرات نووية يثير قلق الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي، وهذا لقلق راجع أن الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من أن تحول البرازيل قدراتها النووية إلى دول أخرى.[2]

المحور الثالث: حماية المصالح البترولية في المنطقة:

من بين الملفات التي تحظى باهتمام كبير لدى النخب الأمريكية ملف حماية المصالح النفطية الأمريكية في أمريكا اللاتينية، حيث سعت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين هذه المناطق والمعابر الإستراتيجية المهمة، وزيادة استثماراتها في قطاع النفط عبر نشر فروع شركاتها النفطية الخاصة في دول أمريكا اللاتينية، بعد موافقة حكومات هذه

[1] - ميلود العطري، مرجع سابق، ص131،132.
[2] _ عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص52.

الدول حول اقتسام تلك المشاريع النفطية، ومن هذه الشركات النفطية العملاقة الشركة البرازيلية وهي من بين الشركات العملاقة التي تنافس الشركات الأمريكية في القارة.[1]

ومن بين الإجراءات التي قامت بها الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها في البرازيل عملية التجسس الأخيرة التي قامت بها في البرازيل، حيث قامت وكالة الأمن القومي الأمريكي بمراقبة الملايين من الاتصالات الهاتفية ورسائل المواطنين الالكترونية، ولم تقف عملية التجسس هنا بل تجاوزت ذلك بمراقبتها للمكالمات الشخصية للرئيسة البرازيلية" **ديلما روسيف**"، كما استهدفت العملية التجسس الأمريكي الشركة النفطية البرازيلية.[2]

وهذه العملية التي قامت بها الولايات المتحدة في البرازيل دليل على أن أمريكا مازالت تعتبر البرازيل جزء من ممتلكاتها رفضتا استقلال البرازيل عنها، حيث أن الهدف من هذا البرنامج ليس مكافحة الإرهاب كما تدعي وكالة الأمن القومي الأمريكي، الهدف اقتصادي ودليل على ذلك مراقبة الشركات النفطية البرازيلية، وهذا ما يدل على أن الهدف اقتصادي وليس أمني.

وبعد هذه الفضيحة انتقدت الرئيسة البرازيلية هذا العملية بقوة على منبر المنظمة الدولية للأمم المتحدة قائلة: "الذريعة التي تقول أن عمليات التصنت الغير القانونية من اجل حماية الدول من الإرهاب لا يمكن القبول بها ومثل هذا التدخل هو انتهاك للقانون الدولي" كما واصلت قائلة:

---

[1] _ مرجع نفسه، ص145.

[2] ـ تداعيات جاسوسية، **الكارثة التي حلت على العلاقة الأمريكية ـ البرازيلية** في 2013/09/21:
http//lhvnews.com/ar/archive?sevice_ id=1

"البرازيل تعرف كيف تحمي نفسها...والانترنت لا يمكن استخدامه كسلاح حربي وقالت أيضا:

"حق البلد بالأمن لا يمكن توفيره أبدا عبر انتهاك الحقوق المدنية الأساسية لدول أخرى".[1]

وعملية التجسس هذه أدت إلى توتر العلاقات بين البرازيل وأمريكا وظهر هذا التوتر من رفض الرئيسة البرازيلية المتكرر لدعوات المقدمة من الرئيس الأمريكي بارك أوبا ما.

وبررت أمريكا موقفيها قائلة الهدف من هذه العملية هي محاربة الإرهاب في المنطقة، حتى لا يشكل عليها خطرا في المستقبل.

المطلب الثالث: الإستراتيجية السياسية.

بعد استعراضنا للجانب الاقتصادي والجانب الأمني، في المطلبين الأول والثاني ارتأينا تخصيص المطلب الثالث للمحور السياسي.

حيث تضع الولايات المتحدة الكثير من الآمال على الإستراتيجية السياسية للإبقاء على نفوذها في المنطقة وذلك من خلال ترويج ونشر الديمقراطية من جهة والحفاظ على العلاقات جيدة مع الأنظمة السارية من جهة أخرى.

أولا: ترويج للديمقراطية.

يعتبر مفهوم الترويج للديمقراطية مفهوما حديثا نسبيا، إذ لم يبدأ استخدامه على نطاق واسع إلا في بداية التسعينيات من القرن العشرين، وهو يثير إشكالات عديدة، و خاصة لا ارتباطه بمصطلح الديمقراطية المثير أصلا للارتباك، ولأن الخوض في

[1] ـ **الرئيسة البرازيلية تنتقد برنامج التجسس الأمريكي** في 2013/09/24:
http//stc.alalam.ir/Ar/2013.09.25/ar.1520032.doc.

المفاهيم أمر واسع الامتدادات، وكثير التشعبات، فضلنا التركيز على ما يتصل مباشرة بالديمقراطية والترويج كمبدأ موجه للسياسة الخارجية الأمريكية، وهدف أساسي لها، من خلال التطرق إلى ما يعتبر التيار الرئيس للنظرية الديمقراطية، كثيرا ما تتطابق معايير الديمقراطية التي تؤكد عليها الولايات المتحدة مع عناصر النموذج الليبرالي، الذي يركز على الديمقراطية باعتبارها إجراء وشكلا للحكم.[1]

إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن من بين إستراتيجيتها الكبرى نشر وتوسيع الديمقراطية في العالم. لان الولايات المتحدة تعتبر أن الأمن القومي يعتمد على حماية وتوسيع الديمقراطية، لأنه بدون ذلك فإن الفساد وعدم الاستقرار سوف يسيطر على عدد من الدول، ويهدد أمنها.

وفي عهدة الرئيس الأمريكي **جورج بوش الابن** أصبح إعداد ما يعرف حسب **نيكول دو بواسفروبي** بسياسة "الدمقراطة في جميع الاتجاهات" يحتل مكانة مركزية في السياسة الخارجية الأمريكية.

في هذا الإطار قالت **كوندو ليزا رايس** :"نحن نعمل مع مختلف شركائنا في العالم، من أجل بناء ديمقراطية تحكم بشكل جيد، وتلبي احتياجات شعبها، وتستطيع التصرف بشكل مسؤول على مستوى النظام الدولي."[2]

حيث ترى الولايات المتحدة أنها مفوضة لمحاربة الدول المارقة بعد الانتصار على الشيوعية نهاية الحرب الباردة، عن طريق نشر الديمقراطية وحمايتها بمختلف الوسائل المتوفرة وتؤكد واشنطن استمرارها في دعم خيار نشر الديمقراطية وتطويرها، وعدم

[1] - عبد الله هوادف، **مبدأ دعم الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية- دراسة في المنطلقات النظرية والسياسات العملية-**،(أطروحة مقدمة للحصول على الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ،الجزائر: 2012، ص 24.

[2] - عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991_2006**،(مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية)، جامعة باتنة، 2007_2008، ص203.

اللجوء إلى الخيار الجمعي أو دفع مؤسسات الجيش في هذا الدول إلى حسم الموقف لصالحها.[1]

ثانيا: دعم التحول الديمقراطي في البرازيل.

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات شهد العالم تحول العديد من الدول خاصة تلك التي تنتمي إلى الدول النامية، ومنها دول أمريكا اللاتينية التي أخذت تذهب نحو التحول الديمقراطي والتعددية السياسية، أومأ يطلق عليه **هنغتنتون** "الموجة الثالثة"، بما فيها البرازيل التي كانت محكومة بأنظمة ديكتاتورية التي عجزت في تعامل مع الأزمات الاقتصادية من جهة والضغط الشعبي من جهة أخرى، ومع سن قانون العفو العام في عام 1979، بدأ البرازيل في العودة ببطء إلى الديمقراطية ومع نهاية الثمانينات تحول نظامها إلى نظام الديمقراطي، ونتيجة ذلك أصبحت البرازيل تحظى باهتمام عالمي متزايد نتيجة للتطورات التي عرفتها منذ دخولها عالم الدمقراطة.

في التسعينات من القرن تبنت البرازيل نهجا إصلاحيا لتوجيه البلاد نحو الديمقراطية، وتبين تجربة البرازيل نحو الديمقراطية أهمية الأحزاب السياسية في صياغة المشهد السياسي في البلاد، بحيث تعتبر الحركة الديمقراطية من الحركات التي تشكل المعارضة في البرازيل غير أنها استطاعت أن تحظى بثقة المؤسسة العسكرية.

ولتحقيق الانتقال الديمقراطي في البرازيل أجريت بعض التعديلات الهيكلية للنظام السياسي البرازيلي وهذا بعد ما قدمت الحكومة العسكرية بعض التنازلات وهذا بعد تحالف جزء من قادتها مع المعارضة. وبعد هذه التنازلات التي قدمتها الحكومة العسكرية أصبحت الحكومة و المعارضة يتصرفان كشركاء غير مباشرين.كما وافقت الحكومة على دمقرطة النظام السياسي وذلك من خلال إقرار التعددية السياسية وتنظيم انتخابات حرة في

[1] _ عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص107،108.

البلاد .بحيث يعد الدستور الفدرالي في البرازيل انجاز من انجازات التحول الديمقراطي التي عرفته البرازيل بعد 21 من الحكم العسكري الشمولي.[1]

بحيث تمكن كاردوسو بعد فوزه في الانتخابات الرئيسية عام 1994 من إقامة دعائم النظام المدني مستعينا بخلفيته الأكاديمية وخبرته السياسية قضى فترة طويلة من عمره في المنفى إبان فترة الحكم العسكري، إلى جانب خبرته كوزير للخارجية تم وزير للمالية خلال فترة حكم فرانكو في عام 1992 .

بدأ **كاردوسو** في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية ساهمت في أعادت انتخابه مجددا للرئاسة لولاية ثانية في 1998 بنسبة تصويت قدرة ب 53،6% من الأصوات المعبر عنها، منع كاردوسو عن تعديل الدستور بشكل يمكنه من الترشح للفترة رئاسية ثالثة كما كان يرغب مؤيدوه و ساهم بشكل غير مباشر في انتخاب **لولا** للرئاسة بإصراره على اتخاذ موقف محايد من الانتخابات الرئاسية.[2]

وبعد نهاية الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة تدعم الحكومات الديمقراطية وتشجعهم من هنا كان تشجيعها للأنظمة الحاكمة في أمريكا اللاتينية على التوجه نحو الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وهذا من اجل اتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي.

يظهر تشجيع الولايات المتحدة للديمقراطية في البرازيل من خلال تمويل الولايات المتحدة زيارة عدة مسؤولين برازيليين للولايات المتحدة لإبراز أهمية المشاركة الواسعة في الممارسات الديمقراطية.

[1] - فاطمة مساعيد، **التحولات الديمقراطية في أمريكة اللاتينية: نماذج مختارة، "البرازيل، فنزويلا"**، دفاتر السياسة والقانون ،عدد خاص ،(أفريل 2011)، ص227،228.

[2] - مرجع نفسه، ص228.

ومن بين أهم الخطوات التي تؤكد عليها الولايات المتحدة في استراتيجياتها تطوير العمل الديمقراطي، من خلال ربط المساعدات المقدمة بمدى التقدم على مستوى الإصلاحات، كما سعت الولايات المتحدة في الترويج لمبادرتها لنشر الديمقراطية على إشراك إطراف خارجية في العملية كالاتحاد الأوروبي، وذلك لزيادة التأثير في هذا المجال.[1]

كما أن الديمقراطية ركنا أساسيا في سياسة أمريكة الخارجية تجاه البرازيل، وهي تستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات ومنها:

- طرح قضايا معينة ووضعها على قائمة السياسة البرازيلية للولايات المتحدة مثل مكافحة الإرهاب وتدفق المخدرات...الخ.
- الاهتمام بالنظم ليست بالضرورة ديمقراطية بالمعني الحقيقي.
- تكثيف الزيارات ومنها على سبيل المثال زيارة الرئيس الأمريكي **جورج بوش** قبل مغادرته البيت الأبيض بيبضعت أشهر إلى البرازيل، حيث سعت هذه الزيارة إلى تحقيق هدفين أساسين هما:

أولا: إيجاد ثقل يوازي نفوذ الرئيس الفنزويلي في المنطقة.

ثانيا: فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لجلب الانتباه لدى وسائل الإعلام نحو الصعوبات المرتبطة بالملف العراقي.[2]

بعد 11 سبتمبر 2001 تراجع اهتمام الولايات المتحدة بدول أمريكا اللاتينية، وهذا بسبب محاربتها للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، لكنها اكتفت بتوجه انتقادات إلى كل دولة

[1] - ميلود العطري، مرجع سابق، ص122.
[2] - عبير بسيوني على عرفة رضوان، مرجع سابق، ص167.

حاولت التراجع عن الخيار الديمقراطي، كما حثتهم على تطوير المسار الديمقراطي وإكمال البناء المؤسسي.[1]

لكن خلال فترة إدارة **باراك أوباما** فانه ووفقا لإستراتيجية الأمن القومي لاوباما التي صدرت في 27 ماي 2010، أظهرت الولايات المتحدة اهتمامها بالقارة اللاتينية بحيث قامت الولايات المتحدة مع البرازيل وعدد من حلفائها في أمريكا اللاتينية بنشر وتعزيز قيام نصف الكرة الأرضية ديمقراطية، وسف تتعاون وتعمل مع مؤتمر القمة للأمريكيتين ومنظمة الدول الأمريكية ومؤتمر وزراء الدفاع في الأمريكيتين لصالح هذه الدول.[2]

ثالثا: علاقة الولايات المتحدة مع النظام اليساري في البرازيل.

1ــ صعود اليسار للحكم: تولى **لولا** أحد أشهر رموز اليسار* في أمريكا اللاتينية مقاليد الحكم كأول رئيس عملي في البرازيل في عام 2002 وفاز في الانتخابات بنسبة 61% وبدأت خيبة الأمل تعتري الكثيرين داخل وخارج البرازيل.[3] ونجاح اليسار في الوصول إلى مقاليد الحكم راجع إلى عدم انعكاس الإصلاحات المطبقة على مختلف المستويات بشكل أجابي وهذا ما أضعف الدعم الشعبي للديمقراطي وجعل الأحزاب اليسارية تستغل الفرصة في جلب الدعم الشعبي ويقول روي برجواز"أن انتصارات اليسار استهدف وضع الفقراء في الضوء بعدما ظلت الولايات المتحدة تدعم ومنحازة إلى مجموعة من الشركات الديكتاتورية"[4].

[1] - عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص109

[2]- عبير بسيوني عرفة على رضوان، مرجع سابق، ص 167.

[3]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق.228.

[4]- ميلود العطري، مرجع سابق.127.

(*) تتكون حركات اليسار من نقابات عمالية وفلاحيه وفئات من الطبقة الوسطى والمثقفين.

حيث أن البرازيل تنتهج سياسة معتدلة تجاه الولايات المتحدة تقوم على تغليب احتمال التوافق السياسي بدل من الاختلاف الإستراتيجي، وتعتبر من أهم دول اليسارية في أمريكا اللاتينية التي تدعوا إلى التوافق السياسي مع الولايات المتحدة.

ومن أجل الحفاظ على مصالحها ونفوذها في المنطقة سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقوية علاقاتها مع البرازيل وفي هذا الصدد قالت وزيرة الخارجية الأمريكية **كوند وليزاريس**" ليس لدينا مشكلة مع اليسار، لدينا علاقات جيدة مع تشيلي وعلاقات ممتازة مع البرازيل والأرجنتين."[1]

كما أن تربط الولايات المتحدة الأمريكية علاقة مع البرازيل "عملاق القارة الاقتصادي" وبمجرد وصول **لولا داسلفا** إلى السلطة 1998، كان يدرك أن حجم العلاقات الاقتصادية الكبيرة بين بلده والولايات المتحدة الأمريكية هو أول دافع للقيام بأدوار سياسية عقلانية تجاه واشنطن، تحافظ على المكتسبات الاقتصادية البرازيلية وتنميتها، لذلك يتميز خطابه بالاتزان والعقلانية تجاه واشنطن على صعيد العلاقات الثنائية.

إلا أن الرئيس **لولا داسلفا** لم يخفي انحيازه الواضح للجبهة اليسارية في القارة مع الولايات المتحدة الأمريكية، على صعيد العلاقات الإقليمية لدول، ولقد ظهر ذلك في رفضه للمقترح الأمريكي بخصوص إقامة منطقة التجارة الحرة بين الأمريكيتين.[2]

2ـ تأثير الأدوار البرازيلية على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية:

ومن بين الأدوار التي تقوم بها البرازيل منها:

الأهداف التي وضعتها البرازيل لتكميل دورها في النظام الدولي، ونذكر منها:

الأول: الاستفادة من السياسة الخارجية في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بعض الدول بعينها.

[1] - عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص134.
[2] - مرجع نفسه، ص134.

ثانيا: بلورة وضع متميز للبرازيل وظهور كفاعل مهم على الساحة الدولية، بهدف تعديل بنية النظام الدولي، ليكون نظاما متعدد الأقطاب، تشارك فيه أقطاب جنوبية صاعدة، لا أن يظل منغلقا على سيطرة الفاعلين الدوليين الكبار، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك فهي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وهذا المطلب يلقى دعما قويا من روسيا والصين، حليفتيها في البريكس.

ثالثا: مطالبتها المستمرة بضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة، وضم الدول الفاعلة إلى مجلس الأمن، وتوسيع دائرة المشاركة الدولية فيه، وكذلك زيادة وزنها في البنك وصندوق النقد الدوليين، فضلا عن طموحها للعب دور أكثر تأثيرا في مجموعة العشرين.[1]

[1] - محمد محمود صدفة، مرجع سابق، ص 212،213.

المبحث الثاني: مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية في ظل التحديات التي تواجه سياستها الخارجية في المنطقة.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت عدة مؤشرات تؤكد أهمية المنطقة خاصة في المجال الاقتصادي، حيث برز التنافس البين القوى الكبرى في المنطقة، والتي أصبحت تشكل تحديا كبيرا على مستقبل العلاقات الأمريكية البرازيلية، بالإضافة إلى أن التوترات بين البلدين فسح المجال أمام قوى دولية لتحالف مع البرازيل وتعزيز مكانتها، بحيث كانت تنظر البرازيل لهيكل النظام القائم عامة والوضع المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية خاصة عائق أمام تحقيق طموحاتها الإقليمية والدولية.

وتستند البرازيل في ذلك على عدة أدوات لتحقيق أهدافها وذلك من خلال إقامة التجمعات والتكتلات مع بعض الدول النامية في أفريقيا واسيا، كما أعطت في السنوات الأخيرة أولوية كبرى لإقامة حوار سياسي مع القوى المتوسطة الأخرى مثل الهند، وجنوب إفريقيا، بالإضافة إلى الصين وروسيا[1]. وهذه كانت فرصة للبرازيل لتخلص من الهيمنة الأمريكية وإقامة علاقات شراكة مع مجموعة من الدول والتكتلات ومن بينها:

1- الصين: منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وعندما بدأت الصين تأخذ طريقها جديا نحو أخذ مكانة عالمية متميزة، تزايدت الشكوك وتعاظمت الريبة حول نتائج وتوابع تلك المكانة، فمن أهم المشكلات التي أصبحت تثيرها قضية الصعود الصيني هي مسألة احتمال اتجاه الصين إلى تهديد الاستقرار العلمي أو الإقليمي، إذ هي أصبحت من الدول الساعية إلى الهيمنة العالمية والإقليمية، وقد صار هذا الاحتمال هاجسا قويا يخيف الساسة في العالم الغربي، كما يؤرق جيران المارد الصيني أيضا، لذا لم يكن غريبا أن يندفع قسم

[1] - محمد محمود صدفة، **التجربة النهضوية في البرازيل دراسة في أبعاد النموذج التنموي ودلالاته**،(بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013)، ص211.

كبير من الباحثين في هذه الأجزاء من العالم لتقصي ومراقبة السلوكيات الصينية الخارجية في محاولة لاستنتاج توجهاته.

وفي نفس السياق برزت ظاهرة الصعود الصيني كأحد أهم التوجهات العالمية في القرن الحادي والعشرين، بل وارتأى فيها البعض، وخاصة في حال استمراريتها أقوى هذه التوجهات على الإطلاق جلال القرن الحالي، حيث رفعت الصين شعار"فليخدم كل ما هو عالمي كل ما هو صيني" وهو ما يشير إلى إمكانية تحول القرن الحادي والعشرين الذي أطلق عليه البعض" القرن الأسيوي" نظرا للدور المتنامي للقارة الآسيوية إلى "القرن الصيني" وذلك في إطار الخطوات العملاقة والمتسارعة التي تقطعها الصين على مسار التنمية، بل توقع البعض أن تشغل الصين التي تتمتع بأسرع معدلات للنمو الاقتصادي، وتنامي ميزانيتها العسكرية المكانة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر اقتصاد عالمي منذ أكبر من قرن من الزمان، كانت الصين تسعي دائما في البحث عن أسواق وموارد جديدة للحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي لديها كنتيجة حتمية لهذا النمو المتزايد، فعلى الرغم من تركز نشاطها في فترات سابقة في أفريقيا واسيا الوسطى، فإن أمريكيا اللاتينية أضحت منطقة ذات أهمية قصوى لبكين، فلقد اجتذبت آفاق أمريكا اللاتينية اهتماما جديا وخصوصا من الشركات الصينية من خلال الاستثمارات الصينية في المنطقة ككل.[1]

ومع تباطؤ النمو في ثاني أكبر اقتصاد في العالم تتطلع الشركات الصينية إلى الخارج بحثا عن فرص جديدة للاستثمار، وانتزاع حصص أكبر في الأسواق العالمية. وفي هذا الإطار، أضحت أمريكا اللاتينية ذات أهمية متصاعدة لبكين، بما تمتلكه من موارد طبيعية وفيرة وقاعدة جيدة للنمو الاقتصادي. حيث استحوذت البرازيل على نصيب

[1] - محمود صافي محمود،**البحث عن عالم متعدد الأقطاب: إستراتيجية الصعود الصيني وفرص بكين الكبرى في أمريكا اللاتينية** 2015/04/26.

http://www.acrseg.org/print.aspx?37907

الأسد من ناحية الاستثمارات والاتفاقات التي تم التوقيع عليها؛ حيث وقع البلدان حوالي 35 اتفاقية في قطاعات متنوعة منها: البنية التحتية والطاقة والنقل والزراعة، كما قررت الصين منح قروض بقيمة 7 مليارات دولار إلى شركة «بتروبراس النفطية»، التي تعاني ضائقة مالية في الوقت الراهن، ويواجه مسؤولوها فضائح فساد، وقد اعتبرت الرئيسة البرازيلية «ديلما روسيف» القروض الصينية مؤشراً على الثقة الكبيرة في بتروبراس.

والبرازيل ترحب بكل تأكيد بالاستثمارات الصينية لأنها ستسهم في تنشيط الاقتصاد البرازيلي وتحسين المبنى التحتية، في ظل إعلان الصين زيادة حجم استثماراتها في مشروعات البنية التحتية البرازيلية إلى 53.3 مليار دولار. ووقع تشيانغ عقداً تقدر قيمته بمليار دولار لشراء طائرات ركاب من إنتاج شركة «أمبرييز» البرازيلية، وأعلن رفع الحظر الذي فرضته بلاده على لحوم الأبقار البرازيلية. بالإضافة إلى تسليم تسعة قطارات «صنعت في الصين» من إجمالي خمسة عشر قطاراً تم الاتفاق على إمداد البرازيل بها، وستكون مخصصة لبناء خط جديد لمترو الأنفاق في ريو دي جانيرو من المتوقع افتتاحه قبل انطلاق دورة الألعاب الأولمبية الصيفية لعام 2016.[1]

بالرغم من التنافس على تزعم الساحة الدولية فان العلاقات الإستراتيجية قد تطورت لدرجة جعلت البرازيل في الوقت الحالي اكبر شريك تجاري للصين في أمريكا اللاتينية، بينما الصين هي ثاني اكبر شريك تجارى للبرازيل. ويبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والبرازيل 42.54 مليار دولار أمريكي ، بزيادة 81 بالمائة سنويا.[2]

وقد حققت الصين والبرازيل في السابق جهوداً لتطوير التعاون العلمي والتقني وكان ابرز معالم هذا التعاون إطلاق مشروع القمر الصناعي البرازيلي- الصين. في

[1] - صدفة محمد محمود، **الصين تقتحم حديقة أمريكا الخلفية** في 2015/08/28.
http://www.alkhleej.ae/supplements/page/8ef48817_3f27_4dc5_9f1e_95b27d9e7c63.

[2] - الخلفية: **حقائق أساسية عن البرازيل** في:
http://www.arbic/2009/02/18/Content_89401.htm

ماي1997م تم توقيع اتفاقية تعاون مشترك مابين معهد البرازيل لبحوث الفضاء INPE ووكالة الفضاء الصينية لتصنيع قمريين صناعيين للاستشعار عن بعد وإطلاقهما بالصاروخ long March الصيني.[1]وقبلها أقامت الصين والبرازيل العلاقات الدبلوماسية في أوت عام 1974. وأسست الدولتان الشراكة الإستراتيجية في عام 1993.[2]

حيث أوضح كارلوس **بينكوسفيلد باستوس** أستاذ الاقتصاد في الجامعة الفدرالية أن العلاقات بين البرازيل والولايات المتحدة تغيرت أيضا، ما جعلهما أقل اعتمادا على كل منهما الأخرى، وفقدت بذلك الولايات المتحدة مكانتها كأكبر شريك تجاري للبرازيل وحصلت عليها الصين في عام 2009.

وذكر باستوس أن "الولايات المتحدة مازالت شريكا مهما للبرازيل. ولكن أهميتها تضاءلت إلى حد كبير في السنوات 15 الماضية ولا أرى أية دلائل قوية للاعتقاد بأنها ستنمو بشكل كبير مرة أخرى.[3]

في هذا الصدد، تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للصعود الصيني على كونه عائقًا في مواجهة الرغبة الأمريكية في الهيمنة الأمريكية على الشئون العالمية، خاصة في سياق اختلاف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولي، إذ ترفض بكين فكرة الهيمنة الأمريكية على شئون العالم، كما ترفض فكرة الزعامة الدولية، وتؤكد بدلًا من ذلك على أن أي نظام عالمي لا بد أن يقوم على مبدأ أن كل الدول صغيرة أو كبيرة يجب أن تتساوى في العلاقات الدولية، مع التركيز على رفض فكرة التدخل في الشئون الداخلية للدول وضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة، والتأكيد على أن النظام متعدد الأقطاب هو النظام

---

[1] - عبد الكريم صالح المحسن، **البرازيل القوة الناهضة التطلع الإقليمي والدولي**، الحوار المتمدن، العدد:11،2022/06/3393.

http://www.ahewar.org/search/search.asp?nr =3393.

[2] -الخلفية: **حقائق أساسية عن البرازيل**.

http://www.arbic/2009/02/18/Content_89401.htm

[3] - تحليل إخباري، **البرازيل والولايات المتحدة تتجاوزان خلاف التجسس ولكن علاقاتهم لازالت متباعدة**:

http://arabic.news.cn/world/2015/04/09/c_134137185.htm.

الأمثل لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي، وبذلك تختلف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولي، ومن ثم تحاول الولايات المتحدة عرقلة وتقويض الصعود الصيني والوجود الصيني المتزايد في العديد من المناطق الحيوية والإستراتيجية على مستوي العالم ومنها منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتحجيم الدور الصيني العالمي ذلك من خلال فرض العقوبات والضغط على بكين في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وقضية تايوان.[1]

2- الاتحاد الأوروبي: تعتبر البرازيل تاسع أكبر شريك تجاري مع الاتحاد الأوروبي في العالم، وأكبر شريك تجاري في أمريكا اللاتينية.

وفي المقابل فإن الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأول في العالم للبرازيل، بحيث ربطت بينهما شراكة إستراتيجية قوية بين البلدين، وكان لهذه الشراكة مواقف واضحة تجاه التحديات الرئيسة للنظام الدولي، ومشروعات ملموسة في العلم والتقنية، ومجتمع المعلومات والإعلام و والتعاون التقني والمالي. وثمة هناك حوارات رفيعة المستوى في العديد من المجالات ذات اهتمام مشترك، وبطبيعة الحال تبقى التجارة بمثابة العمود الفقري لهذه الشراكة.

ومن بين العلامات البارزة في هذه الشراكة ما تقوم به البرازيل من جهود لتكون وسيط بين لدول النامية والمتقدمة؛ بحيث تعتبر البرازيل ذات أهمية كبير للاتحاد الأوروبي خاصة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإقليم أمريكي اللاتينية.[2]

---

[1] - محمود صافي محمود، مرجع سابق.

http://www.acrseg.org/print.aspx?37907

[2] - ماريانا كاربس*، **أفاق الشراكة الإستراتيجية بين أوروبا وأمريكا اللاتينية**، مركز الجزيرة للدراسات، (20 فيفري 2013)، ص 6.

(*) كاتبة برازيلية ، وباحثة ومساعدة في"معهد أمريكا اللاتينية" التابع "للمعهد الألماني للدراسات العالمية والإقليمية"

(*).وهي تمثل أكبر الاقتصاديات خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي نادي الأغنياء بالنسبة للاقتصاديات الناشئة، تضم كل من الصين والبرازيل وروسيا والهند وجنوب إفريقيا.

وسعي البرازيل إلى التأكيد على أفكار التحالف والتضامن بين دول الجنوب كان الهدف منها مواجهة الشمال المهيمن، وتغير علاقات القوة في العالم، وخلق الفرص لدول الجنوب لفتح المجال أمام جغرافية جديدة للتجارة العالمية تقوم على زيادة التبادل التجاري بين دول الجنوب بدلا عن التبعية والعلاقات التجارية غير المتكافئة مع الشمال.

أقامة البرازيل مع بعض الاقتصاديات الصاعدة، مجموعة من تحالفات وتكتلات، ومن بين هذه التكتلات، البريكس، إبليسا، مجموعة العشرين...الخ[1]

أولا: **مجموعة البريكس***: ساعدت مجموعة البريكس، وهي كتلة حديثة العهد نسبيا تضم الاقتصاديات الخمسة الصاعدة: الصين والبرازيل وروسيا والهند وجنوب إفريقيا، في تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد وأكثر توازنا.حيث هيمنة ولوقت طويل كل من الولايات المتحدة و الدول الأوروبية التي كانت لها كلمة قوية في المنظمات المالية العالمية على النظام الاقتصادي الحالي.

وأن تأسيس هذه المجموعة وحجم تنميتها السريع هذا ما يودي في زيادة التحول في توازن الاقتصاد العالمي من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، وكذا يدعم الحاجة إلى تسريع تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد، والاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب لإحداث توازن أمام القوة المطلقة للدول الصناعية.[2]

حيث تكتسب قوتها من ضخامة اقتصاد أعضائها، حيث يزيد الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول على تريليون دولار. وقد حققت كل الدول الأعضاء باستثناء روسيا نموا مستداما أكثر من معظم البلدان الأخرى خلال فترة الكساد. وربما كان أهم الإشارات إلى أهمية "بريكس" للاقتصاد العالمي هو نصيبها من احتياطيات العملة الأجنبية. وهذه

[1] - محمد محمود صدفة، مرجع سابق، ص 220.

[2] - جريدة الدستور، **صعود مجموعة البريكس يحول النظام الاقتصادي العالمي تدريجيا**، في 2011/12/24.
www.addustour.com/16343

الدول الأربع تعد من بين أكبر عشر دول تحتفظ باحتياطيات تبلغ نحو 40 في المائة من مجموع احتياطيات العالم. وتملك الصين وحدها 2.4 تريليون دولار تكفي لشراء ثلثي شركات مؤشر ناسداك مجتمعة، كما تعد ثاني أكبر دائن بعد اليابان.

لكن الأكثر أهمية بالنسبة لروسيا وكما هو الحال بالنسبة للآخرين أنهم يرون أن المجموعة هي وسيلة لإخبار الولايات المتحدة بأن أكبر الدول النامية لها خياراتها وأنه ليست كل الطرق تقود إلى واشنطن.[1]

ويمثل هذا التجمع منافسا قويا للاقتصاد الأمريكي والأوروبي، حيث يضم أكبر خمس اقتصاديات على مستوى الدول النامية، حيث يعادل الناتج الإجمالي المحلي لتلك الدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة الأمريكية، والاهم أن هذا التجمع يلوح بإنشاء بنك تمويلي جديد على غرار البنك الدولي.[2]

وتأمل مجموعة البريكس التي تمثل أكثر من 40 بالمائة من سكان العالم ونحو خمس ثروات الكوكب، في التفاهم على إنشاء نظامها المالي الخاص بغية الحد من هيمنة البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي الذي تسيطر عليه القوى الكبرى، حيث تعتبر نفسها غير ممثلة فيها بشكل الكافي.[3]

حيت دعت المجموعة إلى التعددية القطبية بوصفها الآلية العملية للوصول إلى عالم أكثر أمنا وتوازنا واستقرارا، رافضة بذلك الأحادية القطبية وتداعياتها السلبية وطنيا ودوليا.[4]

---

[1] - أحمد البرصان، **البرازيل: القوة الاقتصادية العالمية الجديدة**، في: 01/يناير/2011 العدد:6291.
http://www.aleqt.com/2011/01/01/artide_486918

[2] - محمد محمود صدفة، مرجع سابق، ص 222.

[3] - جريدة القدس العربي، جريدة يومية، العدد: 7806، 14(/يوليو/2014)، ص17.

[4] - البريكس وإفريقيا، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع،(أفريل 2013)، ص 3.

حيث تقوم البرازيل من خلال البريكس بتقديم نفسها باعتبارها دولة صاعدة تسعى إلى الوصول إلى مكانة دولية أفضل، وذلك من خلال الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. وفي واقع الأمر فإن **لولا داسلفا** بدأ في الإعلان عن مطلبه بعد مرور ثلاث سنوات، ثم زادت مطالبته بالعضوية مع كل تقدم اقتصادي تحققه البرازيل، وما زال هذا المطلب مستمر خلال فترة رئاسة روسيف.[1]

ثانيا: **منتدى الإبسا للحوار:** نشاء بعد فشل قمة كانكون للمنظمة العالمية للتجارة عام 2003 بهدف تدعيم التعاون جنوب/جنوب خاصة في مجال الزراعة والتنمية الاجتماعية،[2] والذي يضم كل من البرازيل والهند وجنوب إفريقيا، تم إطلاقه في 2003 في برازيليا، ليكن بمثابة تحالف استراتيجي من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة للدول النامية داخل المؤسسات الدولية، وتم إنشائه من أجل التخفيف من الفقر والجوع، بهدف تحديد المشروعات التي يمكن أن تنقذها البلدان الثلاثة في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي والمياه الصلحة للشرب والرعاية الصحية وجمع النفايات وإعادة تدويرها وبناء القدرات في مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة.[3]

[1] - محمد محمود صدفة، مرجع سابق، ص 223.
[2] - عبير البسيوني عرفة علي رمضان، مرجع سابق، ص177.
[3] - محمد محمود صدفة، مرجع سابق، ص 222.

المطلب الثاني: مستقبل الولايات المتحدة في المنطقة.

من أبرز سمات العالم المعاصر أنه عالم يموج بالتغيرات المتلاحقة في شتى ميادين العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة. كما أنه يشهد نمواً ملحوظاً في درجة الترابط والاعتماد المتبادل بين الدول – وإن لم يكن هذا الاعتماد متكافئاً في كل الأحوال. وفضلاً عن ذلك ، فإن أنواعاً كثيرة من التشابكات والتداخلات بين الظواهر والأحداث المختلفة صارت تجرى في العالم المعاصر متجاوزة للحدود الوطنية للدول. ومع ازدياد كثافة هذه الأنواع من التشابكات والتداخلات، أصبحت نسبة غير صغيرة، ومتزايدة من القرارات التي تمس حياة الناس في مختلف الأوطان تتخذ على نطاق عبر وطني من جانب كيانات مختلفة، لاسيما المنظمات العالمية والشركات متعدية الجنسيات. وتلك بعض خصائص ما أصبح يشار إليه بزمن العولمة والكوكبة.

ومما لاشك فيه أن الأمة التي لا تمتلك **خريطة** واضحة المعالم والتضاريس لهذا العالم سريع التغير شديد التعقيد، والتي لا تمتلك **بوصلة** دقيقة تعينها على تحديد مسارها الصحيح على هذه الخريطة، هي أمة تعرض مستقبلها لأخطار عظيمة. ذلك أن مستقبل هذه الأمة لن يخرج في هذه الظروف عن أحد احتمالين: **الاحتمال الأول**، أن يأتي هذا المستقبل محصلة لعوامل عشوائية متضاربة، أي أنه يخضع لاعتبارات من صنع المصادفة، لا من صنع العقل والتدبير والمصلحة الوطنية . **والاحتمال الثاني** : أن تتحكم في تشكيل هذا المستقبل قوى خارجية لا يهمها من مستقبل هذه الأمة إلا أن يخدم مصالحها هي، سواء أكانت هذه المصالح متوافقة مع مصالح الناس في هذه الأمة أم لم تكن. وفى الحالتين، يصبح مستقبل الأمة مرهوناً بمقادير خارجية أو مصالح أجنبية، أي

أنه يصبح معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة المواطنين في هذه الأمة في تشكيلها أو التأثير فيها.[1]

وإذا رجعنا لمستقبل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، نجده مرتبط بمجموعة من المحددات، والتي تشكل المحددات الرئيسية لهذه السياسة ومن بين هذه المحددات نذكر منها:

أولا: الأوضاع الداخلية لكل من الولايات المتحدة والبرازيل على حدا سواء، ودرجة تقبل كل طرف لطرف الأخر.

في هذا الإطار يمكن نلاحظ وبسهولة أن العلاقات الأمريكية _ البرازيلية تتميز تارة بالتجاذب وتارة أخرى بالتنافر، وإذا رجعنا إلى أسباب تباع العلاقات بين البلدين وتأملنا جيدا في توجهات السياسة الخارجية البرازيلية نجدها سببا من الأسباب التباعد حيث يقول **خوسيه لويز فيوري** "أن فضيحة التجسس كان لها تأثير فوري وكبير على العلاقات الثنائية، ولكن السياسة الخارجية البرازيلية الأكثر استقلال التي تنتهجها البرازيل لها تأثير أكبر"

كما أن مستقبل قد يحمل بحث البرازيل عن دعم مركزها الإقليمي وتقليل تفاعلها مع الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار مستوى التكامل الذي سيتحقق سيحدد علاقات المستقبل فإن الاندماج المنتظر سيكون متفاوت وغير منسجم[2].وذلك من خلال تقوية البرازيل علاقاتها مع جيرانها في أمريكا الجنوبية ومجموعة البريكس...الخ

ومن بين الأسباب أيضا المكانة القيادية الجديدة للبرازيل في أمريكا الجنوبية بالإضافة إلى قرارها بعدم مواءمة نفسها بشكل تلقائي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] - ريمة زروقي ، **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية بعد الحرب الباردة** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية)،جامعة باتنة ، 2011/2010 ، ص 50.

[2] - ميلود العطري ، مرجع سابق، ص 168.

أيضا طموح البرازيل الإقليمي ومقاومتها لمنطقة التبادل الحر سيجعل واشنطن تعزز روابطها مع المكسيك وأمريكا الوسطى.

أو ربما ستفضي الإستراتيجية الأمريكية ومصالحها الحيوية إلى التدخل في البرازيل مخابراتيا بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وقف الدعم المالي وتحريض الرأي العام لإسقاط الحكومة لتأتي حكومة موالية للولايات المتحدة الأمريكية، ويدفع إلى هذا الاتجاه عدد من أعضاء لجنتي العلاقات الخارجية والمخابرات والأمن القومي في الكونغرس.[1]

ثانيا: البيئة الدولية، نقصد بها المنافسة الدولية حول المنطقة في فترة الحرب الباردة، وكما حصرناها في المنافسة الصينية، تلك القوة الصاعدة كما سبق وأشرنا، التي عرفت نموا متزايدا ومستمرا على جميع الأصعدة وخاصة الاقتصادية منها، والذي برز بشكل جلي منذ نهاية الحرب الباردة، معلنة بذلك بداية توسعها وانتشار نفوذها عبر مختلف مناطق العالم، ومنها دول أمريكا اللاتينية، مما شكل نوع من الاستياء وعدم الرضا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

كما يمكن الملاحظة بأن الوجود الصيني في المنطقة، بعد الحرب الباردة أصبح وجود مكثف مقارنة بفترة الحرب الباردة، أين كان الوجود الصيني في المنطقة شبه منعدم.

لكن ومن المتوقع أنه في المستقبل لا يشكل وجود الصيني في المنطقة خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تضل الشريك التجاري الأول للبرازيل،[2] بينما الصين تمثل ثاني أكبر شريك تجاري للبرازيل بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

---

[1] - ميلود العطري ، مرجع سابق، ص 169.-170 .

[2] - تحليل إخباري، **البرازيل والولايات المتحدة تتجاوزان خلاف التجسس ولكن علاقاتهم لازالت متباعدة**:
http://arabic.news.cn/world/2015/04/09/c_134137185.htm.

[3] - الخلفية: **حقائق أساسية عن البرازيل** في:
http://www.arbic/2009/02/18/Content_89401.htm

كما أن مستقبل العلاقات الأمريكية البرازيلية سيتحكم فيه عدة عوامل منها: مدي قدرة البرازيل علي تجاوز أزمتها الاقتصادية، ومستويات نجاح البرازيل في تمتين تعاونها السياسي والاقتصادي مع دول الاتحاد الأوربي والصين واليابان ليكون بديلا لها عن علاقات الاقتصادية الإستراتيجية مع الولايات المتحدة في أوقات الأزمات، بالإضافة إلي الخيارات والسياسات التي يمكن أن تتبعها الإدارة الحالية في التعامل مع البرازيل والتي تنحصر في: سياسة حسن الحوار، أو سياسة العصا الغليظة.[1]

واحتمال فقدان الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها الاقتصادية في البرازيل راجع إلى التوجهات الجديدة للبرازيل نحو إقامة شراكة مع العديد من الدول والتكتلات، وهذا لتقليل من هيمنة الولايات المتحدة.

كما يمكن أن نفترض تقارب العلاقات الأمريكية البرازيلية أكثر، في المستقبل خاصة وأن هذه العلاقات عرفت نوعا من الاضطرابات حينا والفتور حينا أخر بسبب التحديات التي تواجه الولايات المتحدة.

الإضافة إلى أته بإمكان الولايات المتحدة تتجاوز هذه التحديات، من خلال تكثيف ترابطها مع البرازيل على كل المستويات وليس الاقتصادية فقط، وبالأخص تحسين العلاقات السياسة وذلك من خلال تكثيف تبادل الزيارات.

ولتحقيق الولايات المتحدة أهدافها يجب عليها العمل على تعزيز مبدأ التشاور والحوار الجماعي والاقتراب أكثر من النظام البرازيلي وإعطائه أهمية، خاص وأن البرازيل لها تأثير على استقرار مصالح الأمريكية في القارة اللاتينية.

وهذا من أجل خلق نوع جديد من العلاقات لتجاوز العلاقات السيئة التي كانت بينهم في الماضي ، خاصة تلك التي تتعلق برفض البرازيل بإنشاء أمريكا منطقة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية، وكذلك حادثة التجسس الأخيرة على البرازيل.

[1] - رضي محمد هلال، **مستقبل العلاقات الأمريكية-البرازيلية**، مجلة السياسة الدولية، العدد:151.
http://www.f-law.net/law/threads/49433